

N.P.D.C



رئاسة مجلس الوزراء
المركز الوطني لحصر القرار

إدارة الدراسات و البحوث الإستراتيجية

قسم الدراسات الإستراتيجية

المصالحة الوطنية في ليبيا

العدد (16) أكتوبر 2017م

المصالحة الوطنية في ليبيا

مضى ستُ أعوام على الأحداث العسكرية والأمنية في فبراير 2011م ، والتي أطاحت بنظام مُستبد شمولي كتم على صدور الليبيين طيلة أربعة عقود ونيف، ويواجه الليبيون اليوم معارك أخرى على عدة جبهات، قد تكون أصعب وأكثر ضراوة من تلك العسكرية التي أطاحت بنظام العقيد القذافي، لأنها ستكون مع الذات، لنزع رواسب و مخلفات أربعة عقود من الحكم الذاتي الغير مؤسستاي، و يتوج النصر في هذه المعركة بتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، فالمصالحة تمر عبر محطات كثيرة منها مع الذات، ثم بين المناطق، و بين أعداء الأمس، وصولاً إلى المصالحة مع الحاضر، ونسيان الماضي والإلتفات للحاضر لنصل جميعاً للمستقبل .

وتقوم المصالحة الوطنية على ثقافة المصالحة وليس على ثقافة الإدانة، فيعتبر كل المواطنين المتضررين هم ضحايا حروب لعينة، ونسعى بالمصالحة إلى المساواة بين الليبيين، وتحقيق العدالة للضحايا وأهاليهم، و حمايتهم، وصون كرامتهم، وجبر خواطرهم، وتعويضهم مادياً ومعنوياً لمن لحقه الضرر، فالمصالحة الوطنية شأنها شأن العدالة الإنتقالية، لا بد أن تهدف إلى تعزيز هذه الحقوق بوصفها مقدمة لإعادة البناء الاجتماعي، وهي لا تنتج أثرها الفاعل إلا بعد إعادة بناء مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والقضائية .

المصالحة الوطنية والحوار الوطني تردتا علي مسامع الليبيين كثيراً لكن لاشيء على أرض الواقع، حيث طُرحت الكثير من المبادرات ولم تجنى ثمارها، لكن اليوم اختلفت المعطيات، فليبيا في أمس الحاجة لحوار وطني شامل يضم كافة أطراف المجتمع الليبي، وأحوج ما تكون لمصالحة وطنية حقيقية لا تتحقق إلا بتوافق وطني حول حقيقة ما حدث وإصلاح الضرر، و العمل على إعادة العلاقات المقطوعة والبدء في بناء جميع ما تهدم في مدن ليبيا بسبب الحرب والبدء في البناء دون استثناء أو تأخير أو إقصاء أو تهميش لاي مدينة مهما كانت انتمائها السياسية في الماضي أو في الحاضر، والتوقف عن التعامل بمنطق الغالب والمغلوب، فالحرية للجميع والاختلاف في الرأي حق للجميع لا يمكن مُصادرته، والوطن للجميع وبنى بالجميع، فإن لم تتحقق العدالة و المصالحة ستنتج ليبيا نحو مشهد مظلم، لا أحد يستطيع التنبؤ بنهايته، ولا نتائجه وسيكون خطرا على السلم الاجتماعي وسلامة الوطن.

المصالحة الوطنية (reconciliation National) تتطلب تغيير الذهنية العامة والإقرار بالذنب والندم من جانب المخطئ ، وهذا لا يعنى ترك المحاسبة والمساءلة والمحكمة، التي

تشخص الخطأ الفردي وعدم الإفلات من العقاب لمن أرتكب الانتهاكات ويكون تحذيرًا لمن يفكر في ارتكاب جرائم في المستقبل، فهي لا تعنى بالضرورة ترك المحاسبة، ولكن يجب أن تكون فردية للمذنب وليست اتهام وحكم جماعي مطلق.

كذلك تتطلب ضرورة جبر الضرر، بمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الانتقالية Transitional Justice التي يعرفها المركز الدولي على أنها: ((مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية التي تنفذها المجتمعات لمعالجة مخلفات بانتهاكات هائلة لحقوق الإنسان)).⁽¹⁾

ليبيا في حاجة لتحقيق المصالحة الوطنية والاستفادة من حركة التاريخ التي شرحت كيف قررت بعض المجتمعات طي صفحة الماضي من الظلم والاستبداد، خاصة بعد السنوات التي تلت الثورة المسلحة عام 2011 م وما صاحبها من اقتتال، وما تلاها من انتقامات وانتهاكات دموية، وما ترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية .

سنتعرف في هذه الورقة على الأسباب الحقيقية والعوائق التي تقف حائلا دون تحقيق مصالحة مجتمعية وطنية، وما مدى قدرة ليبيا التغلب على هذه التحديات والأخطاء والتغلب عليها .

المعضلات التي تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا .

تجربة المصالحة الوطنية في ليبيا لم تقاد وفق توجهاتها وآلياتها الصحيحة كما هو معروف علميا أو مجرب في دول عدة مرات بظروف سياسية واجتماعية وأمنية مشابهة، فعانت من أنها ظلت حقا مفتوحا لجهود مجموعات وأفراد خيرين صدقوا النوايا وبدلوا جهودا جبارة لكنهم لم يحصدوا ثمار عملهم ، فعلى الصعيد الوطني ظلت المصالحة بندا أساسيا ضمن خطاب النخبة السياسية داخل دوائر صناعة واتخاذ القرار، لكنها لم تتحول عندها هذه النخبة إلى مشروع متكامل الأركان على المستوى النظري، ومفعل على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية من خلال تبنيه كبرنامج وطني توظف له كل الإمكانيات وتوفر له كافة ضمانات النجاح⁽²⁾.

المصالحة الوطنية على الصعيد العملي ظلت توصيفا لمبادرات وجهود لتسوية نزاعات مناطقية في إطار الجهة أو الإقليم (الغرب ، الشرق، الجنوب) كمساعي وجهود الصلح بين "الزاوية وورشفانة" ، وبين "الطوارق والتبو" ، و "الفضاذفة وأولادسليمان" وغيرها من نزاعات قبلية

¹ <https://tinyurl.com/yaz8vace>

² <https://tinyurl.com/yaft8f2o>

حدثت عقب الثورة عام 2011، وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود في وقف العنف وإيقاف نزيف الدم وتسهيل الحياة العامة لسكان تلك المناطق، إلا إنها لم تكن ضمن خطة وطنية في هذا الإطار، كما أنها اعتمدت على مسار وحيد من مسارات المصالحة، وبالتالي لم تتطور إلى وضع إنساني إيجابي وتعرضت للانتكاس بعد الصلح (3).

كما لا ننسى ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والتركيز على المصالحة دون تحديد شروطها وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها، فتحقيق العدالة الانتقالية مدخل أصيل للمصالحة الوطنية، وأحد أهم الوسائل لتحقيقها، وبالرغم من صياغة قانون خاص بالعدالة الانتقالية والتصديق عليه من قبل المؤتمر الوطني العام إلا أنه لم يتم تفعيلها، وهناك عدة طرق لتحقيق العدالة الانتقالية انتهجتها الدول التي خاضت حروباً ونزاعاتٍ داخلية، ومن أجدى تلك الطرق وأنجعها اللجوء إلى هيئة تحقيق تساعد على استجلاء الحقيقة حول الجرائم والانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان في فترة زمنية محددة، وجبر الضرر والاعتراف بالأذى الذي تعرّض له ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ثم معالجتها، سواء على شكل تعويضات مادية أو معنوية، الأمر الذي يساعد على تخطي بعض تبعات الانتهاكات، فتحقيق العدالة الانتقالية تقود إلى المصالحة الوطنية في نهاية المطاف .

كذلك من معوقات المصالحة في ليبيا ضعف القضاء، أو بالأحرى عدم ثقة المواطن الليبي في نزاهة القضاء وحياديته، خاصة بعد تداخله في التجاذبات السياسية، أدى هذا الوضع إلى تأزم وتفاقم بعض الملفات، والذي تمثل في نشوب نزاعات وصراعات مسلحة بين القبائل، ونزاعات حول الممتلكات والملكيات، وأيضاً بين أنصار النظام السابق والمتضررين من انتهاكاتهم، وبين مسلحين من فبرابر وبين مناصرين للنظام السابق، فأصبح المبدأ السائد مبدأ الانتقام والثأر واستيفاء الحق بالذات، فتآكلت الثقة في القضاء الوطني من قبل المواطنين، الأمر الذي جعل هيبة الدولة في مهب الريح .

يعد تفعيل القضاء الحجر الأساس لبناء دولة القانون، والمحفز الأساسي لأي مبادرة تسعى للمصالحة الوطنية، باعتبار القضاء ملجأً لصون الحقوق والحريات وضماناً للممارسة الفعلية لسيادة القانون، وترسيخ لسلطة الدولة، ومما لا ريب فيه أن إقرار العدالة وحكم القانون وضمان محاكمة قادة النظام السابق بشكل عادل، وأداء الحقوق لأهلها، يعد أحد أهم أسباب استتباب الأمن والاستقرار في الدولة، فالقضاء يعد ركيزة من ركائز المرحلة الانتقالية، وأحد أهم آليات المصالحة، فوجود قضاء مستقل وحيادي يكون كل أفراد المجتمع متساوين أمامه، وكل ما يصدر

عنه ساريا نافذا على الجميع_ دون استثناء من شأنه إعادة بناء الثقة بين أفراد الوطن الواحد، وبين المواطنين ومؤسسات الدولة.

ولترسيخ سيادة القانون يحتاج القضاء إلى قوة فعلية (الجيش والشرطة) لتقديم الشهود و حمايتهم وجلب المتهمين، ولحماية القضاة أنفسهم، فغياب المؤسسة العسكرية والأمنية يعتبر من التحديات التي تواجه تنفيذ المصالحة الوطنية في ليبيا فالجيش يشكل جزءاً رئيساً لتلك العملية، و يلعب دوراً محورياً في عملية التحول الديمقراطي، لما له من أهمية خاصة تتمثل في الحفاظ على حرية البلاد واستقلالها، وحراسة مؤسسات الدولة، فالجيش يعد الضامن الحقيقي لوحدة الدولة، والضابط الفعلي لإيقاع الأحداث والتطورات الأمنية، فالهدف الرئيس للجيش هو فرض السيادة التامة على كل الأراضي الليبية، وبسط الأمن والنظام والاستقرار في الدولة، فالجيش يتمتع بالحيادية، فهو يمثل كل أطراف الشعب، فولائه ليس لقبيلة أو لحزب أو لشخص، و لا إيديولوجيا معينة فهو يقف على مسافة واحدة بين الجميع، ويتعامل مع كل أطراف ومكونات المجتمع بدون تمييز.

بعد الأحداث الأمنية والعسكرية عام 2011 دخلت ليبيا إلى نفق مظلم، حتى وصلت إلى وضع أمني متردي في عام 2014، انقسام سياسي، وانفلات أمني، وتدهور اقتصادي، وتمدد لتنظيمات مُتطرفة في عدة مدن ليبية، فقدت الدولة سُلطتها، والقضاء هيبته، والمواطن أمنه، ولا زالت المهمة الأساسية للحكومة هي إعادة هيبه الدولة، واحترام القانون، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إعادة بناء مؤسسات الدولة السيادية وفي مقدمتهم الجيش، الذي سيكون الداعم الأصيل لسيادة الدولة وبسط سلطتها وإعادة هيبته.

فوجود جيش ليبي قوي في هذا المرحلة الصعبة والمعقدة يعد أولوية قصوى لبسط الدولة سيطرتها ومقدمة ضرورية لعملية المصالحة الوطنية في ليبيا.

كما تفتقد ليبيا إلى الحوار الوطني والذي يُعتبر من أهم آليات المصالحة الوطنية التي تتطلبها المرحلة الانتقالية، لما له من أثر إيجابي على تعزيز الوحدة الوطنية، كونه وسيلة للوفاق والوئام والتعاون ورأب الصدع بين الأشقاء، وتقريب وجهات النظر، للوصول إلى أرضية مشتركة يتوافق عليها الجميع، دعماً للإصلاح المؤسسي وتوطيداً للعلاقات الاجتماعية وطريقاً لبناء الدولة.

غاب الحوار الوطني بعد الأحداث عام 2011 وتم تهميش بعض القبائل والمدن لانتماءاتها السياسية وهذا الأمر خلق حساسية بين القبائل في ليبيا، نتج عن ذلك انتشار ثقافة المدن المهزومة والمدن المنتصرة والتي أصبحت أكبر عائق في التصالح والمصالحة الوطنية.

غاب الحوار الوطني طيلة ثلاثة أعوام ، غابت الثقة بين الفرقاء ، وبدأت ملامح ورائحة حرب جديدة تُحوم حول ليبيا ،بدأت الأطراف في تطبيق مفهوم المغالبة السياسية وفي أشنع صورها ، من خلال استخدام قوة السلاح والدفع بالعملية السياسية نحو العمل المسلح، كما تم تسخير التشريعات كأدوات لإقصاء الخصوم السياسيين ، أو حتى كل من يختلف معهم في رأي أو وجهة نظر بدلاً من احتواء الجميع ورص الصفوف، وحشد الطاقات ، وسد الفجوات، ومعالجة التصدعات الواسعة والجراح العميقة في النسيج الاجتماعي .

ترجع هذه الثقافة الإقصائية بشكل مباشر إلى النظام الليبي السابق الذي اتسمت حقبتة بالتصحر السياسي، وغياب الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية وسيطرة طيف سياسي واحد على المشهد ، وتخوين كل من يتكلم في السياسة ناهيك عن امتلاك توجهها سياسيا مخالفا لنظام العقيد.

بعد عام 2014 والأحداث الدموية التي شهدتها ليبيا من قتال وصراعات وتدمير للبنية التحتية والمطارات وتهجير للعائلات أطلقت الدعوات من الخيرين لحقن الدماء وبرعاية الأمم المتحدة أنطلق الفرقاء في رحلة الصلح والتصالح فطاروا إلى الصخيرات لإنقاذ ما تبقي من وطن إلا أن غياب الجدية والتعمق وعدم ثقة كل طرف في الآخر وشيطنته والركض وراء المحاصصات السياسية والتدخل الخارجي .. كانوا عنواناً لهذه الحوارات التي انتهت بالتوقيع على اتفاق سياسي مشلول في ديسمبر 2015.

الحوار المباشر والصريح يتيح إمكانية الانفتاح على وجهات النظر الأخرى دون قيود، وبحث سبل تجاوز الخلافات وطرح الحلول الممكنة لمعالجة النقاط الخلافية، كما يعد وسيلة لمختلف الأطراف لمناقشة القضايا الحساسة التي تقف حجر عثر أمام قيام الدولة، وصولاً إلى المصالحة التي تضمن الحقوق وتحدد الواجبات، فالحوار يهدف إلى إعادة هبة للدولة والحفاظ على وحدتها، والتوصل إلى اتفاق جماعي يسهم في تحصين الدولة من المخاطر الداخلية والخارجية. أن تحقيق المصالحة الوطنية يكمن بإحقاق الحق وجبر الضرر ، وإتمام عدد من الركائز لها وفي اعتقادي أن هذه الركائز قد تسبق الدعوة إلي أي حوار وطني يقضي للمصالحة وأهم هذه الركائز هي التأسيس لجهاز قضائي محترم وموثوق فيه وتقديم الجناة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت بحق الليبيين وإن تطول حتى المجرمين الذين اقترفوا جرائم بعد ثورة فبراير باسم الشرعية الثورية ومن تم جبر الضرر، وتعويض المتضررين، وبدعم من مؤسسات

المجتمع المدني ووسائل الإعلام والتي أرى أن لها أهمية بالغة في تدعيم أي مشروع قد يطرح لمصالحة وطنية شاملة.(4)

ومن الخطوات الأساسية للمصالحة وضع إستراتيجية عامة تتمثل في إعداد تصورات واضحة لأسلوب معالجة هذه القضايا، من خلال ندوات متخصصة، وورش عمل تجمع لجنة من الخبراء السياسيين، والقانونيين، والاقتصاديين، والاجتماعيين والحكام واعيان القبائل وتشكيل مكون من شخصيات لديها خبرة طويلة في العمل السياسي والاجتماعي، وإمام كامل بمعطيات الواقع الاجتماعي الليبي، وتاريخ القبائل الليبية، وعلاقتها، وخصيصة كل منها كما يجب العمل على صياغة ميثاق عام للمصالحة والوحدة الوطنية، يتم إعداده من قبل مجموعه من الشخصيات الوطنية، والحكام، والمتقنين، ويتم توقيعه من طرف الزعامات القبلية يلتزم فيه الجميع بعدم ارتكاب أي أعمال تهدد الوحدة الوطنية، أو تعرض أرواح الأبرياء وممتلكاتهم للخطر، وعدم الاحتكام إلى القوة لتسوية بعض القضايا أو النزاعات في إطار العلاقات الاجتماعية لا أنسي الخطاب التصالحي يجب أن يلتزم الجميع في ليبيا في هذه المرحلة خاصة بخطاب تصالح وتجنب الموضوعات الشائكة، وعدم استعمال المصطلحات المثيرة للفتنة، أو الموجبة للعواطف القبلية أو الجهوية، والتذكير بسلبيات الماضي والتحريض على الثأر، فالإعلام طرف أساسي في المعادلة السياسية والاجتماعية ونتمنى الالتزام من الإعلام بالمهنية والمسئولية الوطنية(5).

سُتُحقّق المصالحة الوطنية في ليبيا وسط هذه الانقسامات الفكرية والجهوية والحزبية والعقائدية حين يكون القانون فوق الجميع، ولا يتأتى ذلك إلا بمراجعة التشريعات والقوانين القائمة وتعديلها بما يتمشى مع العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات، وألا يعلو عليها أي شخص أو فئة أو منطقة أو حزب أو قبيلة. كذلك يجب أن يتم تطهير القضاء وسن الدستور، وبدون هذه المعطيات لن تتحقق المصالحة الوطنية، فجزء من المصالحة محاسبة المسؤولين عن المظالم بدون تفضيل لفئة عن الأخرى الطريقة المثلى للحوار الوطني الشامل يجب أن يشارك فيه الجميع بدون استثناء، ولا بد من وضع بنود وأهداف واضحة للحوار، كما يجب أن تشرف عليه وتشارك فيه جهات حكومية وغير حكومية، مع وجود مراقبين دوليين من الأمم المتحدة، فلا خير يُرتجى من أي برنامج إقصائي أو تعنت أو تحيّر لجهة دون الأخرى(6).

⁴مقابلة شخصية مع محمود الحسان رئيس تحرير صحيفة الحدث

⁵جزء من رؤية حزب النجم الديمقراطي للمصالحة في ليبيا تحصل الكاتب عليه من الدكتور عبدالحميد النعمي

⁶مقابلة مع وزيرة الصحة الليبية د.فاطمة الحمروش

من الواضح أن هناك من يسعى لعرقلة المصالحة الوطنية، ولو بقتل واختطاف أعضاء مجلس أعيان ليبيا للمصالحة الوطنية، خاصة بعد أن أكد رئيس المجلس (محمد المبشر) مقتل عضو المجلس أحمد محمد العياط البوسيفي، في بيته بحي السراج بطرابلس، وتعرضه لمحاولة اغتيال في بن غشير، وتعرض الكثير من أعضاء المجلس للخطف .

واحتجاجاً على ما وصفه بانحراف نوايا المصالحة الوطنية عن مسارها، وقبول أعيان القبائل الليبية لعقد اجتماعات مصالحة خارج البلاد قدم (المبشر) إستقالته إلا أن أعضاء المجلس رفضوا الاستقالة وأصرروا على استمراره في جهوده الخيرة⁽⁷⁾ .

كما لا يفوتني التنويه على التدخلات الخارجية في المشهد الليبي أعاق كثيرا التوافق والتصالح بين الفرقاء السياسيين وحتى بين القبائل، وتحاذل الكثير من القبائل الليبية في قضايا الوطن⁽⁸⁾ .

⁷ لقاء مع السيد محمد المبشر رئيس مجلس حكماء ليبيا للمصالحة
⁸ اتصال هاتفي من السيد محمد المبشر رئيس مجلس اعيان ليبيا

الخلاصة

بيّنت فترة ما بعد سقوط نظام القذافي وضعية ليبيا كبلد غير مستقر وتسوده التنافسات السياسية والأيدولوجية القاسية، ووليد التجربة ما ينذر بدخول البلاد بين المجهول ومخاطر الفوضى . وأبرز الوضع الليبي ظواهر عديدة، أبرزها التدهور السياسي وفقدان الأمن وانتشار الميليشيات والسلاح خارج إطار الشرعية، وغياب الخدمات واستشراء الفساد وتصاعد الأزمات السياسية وضعف المؤسسات وخصوصاً (الأمنية والعسكرية) ورافقت ذلك تحولات بنيوية في طبيعة الحكم قادت إلى تبلور طبقات سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه، ومنها نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة، وفقدان الثقة بين النخب، وفقدان الثقة بين المكونات.

كذلك هناك مخاوف من أن تُضرب المصالحة الوطنية بسبب قانون العزل السياسي الذي تم إقراره تحت تهديد السلاح ومحاصرة وإقحام وزارتي العدل والخارجية من قبل الميليشيات المسلحة، إضافةً إلى أن اعتماد هذا المنهج سيؤدي إلى تهميش جزء كبير من الشعب الليبي وسيهدّد وحدته، وتجدر الإشارة إلى أنّ تداعيات هذا القانون ظهرت واضحةً في عدد من الأزمات الأخيرة.

حلت المناكفة السياسية في المشهد الليبي والمكابرة والإستعلاء وتزايد الشحن العاطفي والنزعات القبلية وإذكاء التوتر إعلامياً، ما زاد من قلق الأقليات بأنواعها المختلفة، في حين أن المطلوب ليس الاعتراف بالتعددية والتداول السلمي واحترام حقوق الإنسان فقط، وإنما التوافق على إدارة الاختلاف سلمياً من خلال العدالة والديمقراطية .

في ظلّ الوضع المأزوم تُطرح الأسئلة الآتية: ما هو الحل الأمثل للخروج من الأزمة؟ وهل القوى والأحزاب السياسية مستعدة لتقديم تنازلات متبادلة؟ هل يتم التخلّص من نفوذ الأطراف الإقليمية والدولية وأجندتها غير المتفقة مع قيام ليبيا كدولة مستقرة الذي أدى إلى إذكاء التناقضات والصراعات وافتعال الفوضى والحروب الأهلية؟ هل يمكن بناء دولة ليبية مستقرة تعتمد المصالحة الوطنية وسيلة للتنمية وللبناء؟ من هنا تبرز الحاجة إلى اعتماد آليات واضحة باتجاه إرساء المصالحة الوطنية لتطبيع الأوضاع السياسية، واعتماد الحوار الوطني الشامل.

ومن هنا تأتي ضرورة إدارة التناقضات وفق آليات عمل سليمة بدلاً من منهجية المواجهة العنيفة، ويفترن ذلك بتوافق وطني مشترك يهدف إلى تقريب وجهات النظر وتقليص الفجوات بين الأطراف المتخاصمة صوب صياغة مشروع مجتمعي مشترك يقوم على الاعتراف بتعددي المصالح وتعددية تمثيلها الفكري والسياسي والاجتماعي والثقافي، لتصبح المصالحة أكبر من مجرد آلية، بل سعيًا مشتركاً نحو إلغاء عوائق الماضي وعوائق الحاضر واستمراريتها السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتصحيح ما نتج من أخطاء من كل الأطراف .

وبذلك فإن المصالحة كمشروع وطني مجتمعي طويل الأمد تقتزن بإنجاز توافق وطني بين مكونات المجتمع وفق خطة وبرنامج عمل شاملين ومسترشدين بتجارب العالم في فضّ النزاعات سلمياً، ويخضع كل ذلك لمبادئ القانون الدولي وقواعده .

فالمصالحة ليست تسويات أو صفقات بين أحزاب أو جماعات أو أفراد .وهنا يصبح الحوار وسيلة تحقيق المصالحة من خلال القبول والاعتراف بالآخر ونبذ العنف، وبه يتم الحوار حول كل الإشكاليات القائمة بين شركاء الوطن وكذلك الدعوة إلى حملة من أجل التسامح والسلم الأهلي والسبيل الفعلي إلى ذلك لا يتم

عبر السلاح بل من خلال مصالحة وطنية وما يتمخض عنها من إرادة مشتركة لوقف العنف بكل أشكاله .وهذه القضايا ينبغي أن تقتزن بتشخيص المعوقات التي تقف بوجه المصالحة الوطنية والتسوية السلمية للمشكلات المختلفة غير أنه لكي ينجح هذا الحوار، لا بدّ من جسّر فجوة الثقة القائمة بين الأطراف، واتخاذ الإجراءات التي تخفّف من حالة الاحتقان، ووقف حملات التجريح والتشهير المتبادلة، وهذه مسؤولية الشرفاء من رجال السياسة والإعلام والدين والعلم والفكر والثقافة.

التوصيات :

1. إصلاح وإعادة بناء مؤسسات الجيش والشرطة هو التحديّ الأساس الذي يواجه ليبيا بشكل خاص وهي الخطوة الأولية التي لا تسبقها أي خطوة أخرى لضمان النجاح في بناء دولة المؤسسات وإرساء قواعد النظام الديمقراطي.
2. ضرورة الارتقاء بمشروع المصالحة الوطنية، ونقل الخطوات والدعوات إلى برامج عملية .
3. دعم وتطوير مؤسسات العدالة الانتقالية وتطبيق مبادئ إنصاف الضحايا وجبر الأضرار .

4. الإسراع في جسّر الفراغ الدستوري السائد حالياً من خلال تأخر الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور من إخراجِه .
5. اعتماد خطاب إعلامي مسؤول وسياسي يقوم على العقلانية والتسامح وعدم تأجيج المشاعر والكراهية.
6. ضرورة توافر إرادة سياسية لدى الأطراف، تنطلق من مصالح الوطن، بعيداً عن الولاءات الفرعية الضيقة، والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات، ومحاربة الفساد والإفساد.
7. ضرورة التفكير في لجنة إنصاف حقيقة ومصالحة وطنية .فالمصالحة الوطنية هي التحدي الأساس للسلم الأهلي ولجنة الحقيقة والمصالحة هي اللبنة الأولى لتضميد جراح الليبيين من غير تجاهل الماضي.
8. نزع سلاح الميليشيات خارج إطار سلطة الدولة.
9. إلغاء قانون العزل السياسي وكل القوانين التي تهدف للإقصاء.
10. وضع حلول لمشكلة المهجرين بالخارج والنازحين بالداخل .

إعداد الباحث: أسامة التواتي